

المحور الثاني: مدخل إلى علم اجتماع المنظمات

يعتبر علم اجتماع المنظمات أحد الفروع الحديثة لعلم اجتماع العام، وذلك لحدثة ظهور المنظمات في العصر الحديث، إذ ارتبطت بالمجتمعات الصناعية وحضيت باهتمام الباحثين والعلماء في حقل السوسيولوجيا لما شهدته من تطورات، لذا سنحاول في هذا المحور إبراز مفهوم علم اجتماع المنظمات ومحطات نشأته وتطوره، وكذا مجالات الدراسة في هذا الفرع من فروع علم اجتماع وموضوعاته الرئيسية ثم إبراز أهميته.

01- تعريف علم اجتماع المنظمات:

علم اجتماع المنظمات هو أحد الفروع الحديثة نسبياً لعلم اجتماع العام، وهذا مع بداية العصر الحديث الذي جاء بالمنظمات والمؤسسات التي تجمع عدداً كبيراً من الأفراد بمستويات مختلفة وشبكة علاقات يجعلها تشكل مجتمعا مصغرا للمجتمع الكبير.

وبعد عرضنا لمفهوم علم الاجتماع العام وموضوعاته في المحور السابق، يمكن أن نوضح في هذا المحور مفهوم علم اجتماع المنظمات وتداخله بعلم اجتماع التنظيم، حيث يتعين توضيح الفرق بينهما إلى تحديد الفرق بين المنظمة والتنظيم، فالكلمتين في الإنجليزية أو الفرنسية Organization أو Organisation فالمنظمة هي وحدة اجتماعية هادفة ذات تكوين اجتماعي منظم ومنسق يتفاعل فيه الأفراد ضمن حدود مشتركة باستخدام موارد محددة مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها، أما التنظيم فهو عملية أساسية من العمليات الإدارية ويشمل تحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وتحديد الأنشطة وأوجه العمل اللازمة لتحقيق أهدافها. (وسنأتي إلى التفصيل بهذا الشأن في المحور التالي)

ومهما تعددت تعريفات المنظمة والتنظيم إلا أن الكتاب العرب اتفقوا على اعتبارهما مترادفين، وهذا ما أشار له "قاسم القريوتي" بقوله: "تتعدد التعريفات لمفهوم المنظمة والتنظيم واللذان سيتم استعمالهما هنا كمترادفان أينما ورد ذكرهما". (القريوتي، 2008، ص 49)

هو الدراسة العلمية لمختلف أشكال التنظيم الاجتماعي من مؤسسات وتنظيمات واتحادات في ضوء آلياته التي تعزز وحدته وتماسكه من جهة، وفي ضوء القيم الأخلاقية والمعايير الاجتماعية الضابطة لهذه

الآليات في المجتمع الواسع من جهة ثانية، التي من شأنها أن تحدد أشكال التفاعل بين مكونات التنظيم ضمن بنية عامة وفي سياق علاقته مع المجتمع المحيط.

وفي تعريف آخر، هو العلم الذي يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية داخل المنظمات الصناعية والإدارية والخدمات في ضوء نظريات علم الاجتماع العام ونظريات التنظيم مستفيدا من تخصصات أخرى كعلم النفس وعلوم التسيير وغيرها. (قاسمي، 2004، ص 92)

02- نشأة علم اجتماع المنظمات:

لقد أحدثت الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر تغيرا كبيرا في البناء الاجتماعي والاقتصادي في أوروبا ومن ثمة العالم أجمع، حيث انتقلت المجتمعات من النمط الزراعي إلى الصناعي نتيجة ظهور المصانع والآلات، ليجد الإنسان نفسه يعيش تغيرا في نمط الحياة لعل أبرزها تلاشي الأسرة الممتدة ويحل محلها الأسرة النواة وكذا خروج المرأة للعمل لتساهم في الحياة الاقتصادية.

وبين تافؤل "آدم سميث" في مستقبل الحركة التصنيعية وآثارها الإيجابية في زيادة الإنتاجية وخلق نوع من الرفاهية الاجتماعية، وتشاؤم "دافيد ريكاردو" الذي رأى في ذلك ضررا يهدد فئة كبيرة من العمال نتيجة دخول الآلات لتحل محل العامل وازدياد التفاوت الطبقي بين مالكي المصانع والعمال المشتغلين في هذه المصانع، الذي أفرز البؤس والفقر والبطالة.

ظهرت عديد الدراسات التي تحلل وتناقش هذا التغير وآثاره الاجتماعية والاقتصادية تحت فرع من فروع علم الاجتماع وهو "علم اجتماع الصناعي"، الذي تناول المجتمعات الصناعية بكل تحولاتها وتغيراتها الوظيفية والبنوية وكذا مشكلاتها، وباختصار فإن هذا الحقل المعرفي قد تحدد في كتابات كل من (ميلر وفورم) في مؤلفهما "علم اجتماع الصناعي" و(فريدمان) في كتابه "سوسيولوجيا العمل" ثم مؤلف (وارنر) حول "النسق الاجتماعي للمصنع الحديث" وغيرهم من الباحثين الذين أثروا هذا التخصص دراسة وتحليلا.

لينبثق لاحقا من هذا التخصص (أي علم الاجتماع الصناعي) تخصص (علم اجتماع التنظيم) كحقل معرفي أوسع للمجال الصناعي ليمتد في دراسته لتنظيمات على اختلاف مجالاتها التربوية، الثقافية، الخدماتية، الترفيهية... الخ.

وكانت البدايات الأولى لعلم اجتماع المنظمات سنة 1927 مع الدراسات التي قدمها "إلتون مايو وزملاؤه"، التي شملت دراسة التنظيمات الصناعية (مصانع النسيج، الطائرات، المعادن ومصنع المعدات التليفونية بالولايات المتحدة الأمريكية)، وقد ارتبط هذا العلم في البداية بعلم اجتماع الصناعي الذي كان يدرس كل ما يحدث داخل المصنع، وبعد استكمال هذه الدراسات شرع العلماء بتطبيق نتائجها لتتشعب فيما بعد مجالات البحوث لتشمل المجالات التجارية والمستشفيات، المصالح الحكومية، السجون، المكتبات... الخ، مما جعل علماء الاجتماع يطلقون على العصر الحديث بـ "المجتمع التنظيمي".

وهنا يذكر العالم "بريثيوس" (أن الإنسان أصبح يعيش حالياً داخل أكبر تنظيم وهو الدولة، فقد ولدنا في تنظيمات ونتكلم عن طريقها ونقضي معظم فترات حياتنا نعمل بداخلها، ونقضي كثيراً من أوقات فراغنا وعباداتنا داخلها، وأخيراً قد تنتهي حياة الإنسان في أحد هذه التنظيمات).

03- مجالات علم اجتماع المنظمات:

أ- المؤسسات الإنتاجية:

الشركات الصناعية والتجارية التي تهدف إلى تحقيق الأرباح المادية.

ب- المؤسسات الخدمية:

كتلك التي تقدمها الدولة مثل مؤسسات التربية والتعليم والبحث العلمي، ومؤسسات الرعاية الصحية، المستشفيات، مؤسسات الخدمات الخيرية... هذه المؤسسات منها من لا يستهدف الربح المادي، وأخرى مؤسسات ربحية كالمستشفيات الخاصة، الجامعات الخاصة وغيرها.

ت- المؤسسات الثقافية والإعلامية:

تهدف هذه المؤسسات إلى التأثير في الرأي العام ونشر المعارف تبعاً لحاجات المجتمع ومعاييره ونظمه الثقافية والحضارية.

ث- المؤسسات السياسية:

كالأحزاب والتنظيمات والاتحادات ذات الأغراض السياسية التي تهدف إلى المشاركة في القرار السياسي بشكل مباشر أو غير مباشر.

ج- المؤسسات الأمنية:

وهي التي تعنى بالحفاظ على أمن المواطن والدولة ومؤسساتها، كالشرطة والجيش...

ح- التنظيمات الاجتماعية ذات الأهداف الخاصة:

كالاتحادات العمالية واتحادات الفلاحية والحرفيين، وكل تنظيم من شأنه أن يشمل موقعا أساسيا في الاقتصاد بشكل عام.

خ- التنظيمات الاجتماعية غير الرسمية (غير الحكومية):

هذه المؤسسات أهدافها غير مشروعة كتتنظيمات الفساد، الدعارة، الاتجار بالبشر والأعضاء والمخدرات، وتجارة السلاح.

04- موضوعات علم اجتماع المنظمات:

أ- التحليل الاجتماعي للأداء المؤسسي:

يعد الأداء المؤسسي من أهم موضوعات علم اجتماع المنظمات ذلك أن المؤسسات العامة والخاصة التي يتم إنشاؤها لتحقيق غايات محددة وأهداف واضحة بالنسبة إلى المعنيين بهذا التأسيس غالبا ما ينفق لهذا الغرض أموال كبيرة وتحدد لها أعداد غفيرة من العاملين، فإذا لم يأتي الأداء المؤسسي مكافئا للقدرات الموظفة فإن النتيجة تكون الخسارة مادية ومعنوية.

ب- التحليل الاجتماعي لأنماط القيادة:

تتسم أنماط القيادة في التنظيم الاجتماعي بتحقيق مستوى الأداء التنظيمي للمؤسسة ودرجة توافقه مع الغايات الأساسية التي يسعى إليها التنظيم، فقد ينحرف التنظيم بكليته عن أهدافه بفعل انحراف قيادته، وقد تسهم القيادة في تحقيق عملية التوافق بين مكونات التنظيم، فتجعله أكثر تماسكا وارتباطا.

ت- التحليل الاجتماعي لآليات اتخاذ القرار:

يبني اتخاذ القرار على قاعدة معطيات صحيحة، كما يبني كذلك على القيادة الفاعلة ومشاركة العاملين في ذلك، وتشكل عملية اتخاذ القرار عاملا أساسيا يبني عليه الأداء التنظيمي

للمؤسسة، فنجد عددا كبيرة من الإداريين يجتهد في صياغة معايير لاتخاذ القرار، في ضوء تجاربهم المتفاوتة في مستوى العمق، كما نجد عددا منهم يعتمد مظاهر الفشل في الأسس التي اعتمدها ضنا منه أن أسباب الفشل تعود لاعتبارات خارجية.

ث- التحليل الاجتماعي لمشكلات التنظيم:

قد تواجه التنظيمات مشكلات عديدة، قد تتصل بالقيادة، أشكال اتخاذ القرار، التفاعل التنظيمي، البيئة الداخلية والخارجية وكذا الطبيعية ، والاتجاهات الاجتماعية وحتى السياسية التي تعيق الأداء التنظيمي بالمؤسسة وتسمح بانتشار المشكلات لدرجة أن التنظيم لوحده لا يستطيع تجاوزها.